20141127-0001a-2

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين

في لبنان

علم وخبر ٢٩/أد

مراكش ٢٧-٢٨/١١/٢٠١٤

الصديقات والأصدقاء الكرام

جئتُ من لبنان أحملُ معي قضيةَ آلاف المفقودين والمخفيين قسراً نتيجة الحرب التي عاشها لبنان على مدار خمسة عشر عاماً (١٩٧٥- ١٩٩٠).

جئتُ من لبنان أحملُ معي معاناة أهالي هؤلاء المفقودين طوال هذه السنوات بحثاً عن فلذة كبد، عن زوج، أخ ، حبيب... أو عن أي أثر من آثاره..

لكني لم آتِ إلى هنا لأحدّثكم عن حجم الألم والحرقة الناتجين عن تلك المعاناة، فكلنا نتشاركُ الوجعَ ذاته والقلق ذاته..

سأحدّثكم عن الشق الآخر من مسار أهالي المفقودين والذي بلغ عامه الثاني بعد الثلاثين منذ حوالي الأسبوع (١٧ نوفمبر ١٩٨٢).

طبعاً، لا يتسّع المجال هنا لسرد تفاصيل نضال صارعمره ٣٢ عاماً ولم يبلغ خواتيمه بعد. ما يهمّني إطلاعكم عليه، وأعتقد أنه يهمُّ كل واحد منكم، هو أن النضالَ الطويل والشاق والدؤوب لهؤلاء الأهالي بدأ يُبرعمُ .. بعيداً عن الشعر والشاعرية، نعم إني أعني ما أقول، بل أكمل بأننا عقدنا العزم على الاحاطة بهذا البرعم ورعايته حتى نؤمن له البيئة المناسبة ليُزهر .. فيُثمر..

نعم سيُثمر، لا بدّ أن يُثمر، طالما أننا، كأهالي، مصّرون على معرفة مصائر أحبتنا، طالما أننا متمسكون بهذا الحق ولن نتراجع عنه.

أيتها الصديقات، أيها الأصدقاء

بعد ١٨ سنة من النضال، تحديداً في كانون الثاني عام ٢٠٠٠، وتحت ضغط حملة "من حقنا أن نعرف" التي أطلقناها بدعم أصدقاء قضيتنا من هيئات وأفراد ، شكّلت الدولة لجنة رسمية للاستقصاء عن المفقودين وتحديد مصيرهم. بعد ستة أشهر، أصدرت هذه اللجنة تقريراً بنتيجة عملها، أعلنت، بموجبه، عدم عثورها على أحياء من المفقودين، وأقرّت بوجود مقابر جماعية منتشرة في شتى أنحاء البلاد وسمّت منها ثلاثة. ولم تسلّمنا الدولة سوى صفحتين من ذلك التقرير.

بعد نضال دام ١٤ سنة تلا تشكيل اللجنة الرسمية اياها، تحديداً في آذار ٢٠١٤، أصدر مجلس شورى الدولة (أعلى سلطة قضائية إدارية في الدولة) قراراً باسم الشعب اللبناني يلزم الدولة، ممثلة برئاسة الحكومة، بتسليمنا نسخة كاملة عن ملف التحقيقات التي أجرتها اللجنة الرسمية للاستقصاء عن المفقودين دون أي انتقاص أو تقييد أو استثناء، وذلك انطلاقاً من مبدأ حق المعرفة للأهالي الذي أصبح بمثابة مبدأ عام كرّسته المعاهدات والمواثيق الدولية.

بالتأكيد أيها الأعزاء يمكنكم تقدير حجم الفرح والارتياح الذي قابلنا به هذا القرار. إنه إنجاز كبير استطعنا تحقيقه بالرغم من كل العقبات التي اعترضت مسيرتنا. أنها المرة الأولى في تاريخ نضالنا التي يقف القضاء اللبناني الى جانبنا بوجه الدولة. إنه قرار تاريخي مضيء جاء ليكرّس حقنا بالمعرفة.

20141127-00016-n

إلا أن الدولة اللبنانية حاولت الالتفاف على هذا القرار الملزم وغير القابل للطعن، فطلبت من مجلس شورى الدولة إعادة المحاكمة وطلب وقف تنفيذ القرار متذرعة أن تسليم الملف للأهالي يهدد السلم الأهلي..!! لكن المجلس المذكور ردّ الطلب وقف وأكّد على تنفيذ قراره (في حزيران ٢٠١٤) مشيراً إلى أن كل تأخر في تسليمه يُعد بمثابة تدخل في إطالة في عذابات أهالي المفقودين، وهذا ما يتنافى مع بنود اتفاقية مناهضة التعذيب الذي وقّعها لبنان.

وأمام استمرار الدولة في سياسة المماطلة والتهرّب من تنفيذ قرار مجلس الشورى، قمنا في منتصف أيلول الماضي (لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين ولجنة سوليد) بإطلاق حملة "حقنا نعرف" ، تخللها دوام أسبوعي لأهالي المفقودين وأصدقائهم كل خميس أمام السراي الحكومي بالتزامن مع انعقاد مجلس الوزراء الدوري وذلك حتى استلام التقرير.

في ٢٠ أيلول ٢٠١٤، سرعان ما أتت هذه الحملة ثمارها، وأجبرنا الدولة على تسليمنا نسخة عن كامل ملف التحقيقات "دون انتقاص أو تقييد أو استثناء" كما ألزمها مجلس الشورى .

هكذا تكرّس حق الأهالي بمعرفة مصائر أحبتهم بعدما تمّ تنفيذ القرار القضائي المذكور.

وماذا بعد ؟

بغضّ النظر عما وجدنا داخل الصندوق الذي يُطبِق منذ ١٤ عاماً على التحقيقات المتعلقة بمصائر أحبتنا.. وبعد أن تبيّن لنا أن التحقيقات لم تُجر، ومن باب حسن النية أقول أنها لم تُجر كما يجب. رأينا أن ملف التحقيقات يحمل وجهين:

الوجه الأول: رخيص ومخيف، يدل على قلة الاعتبار الذي تكنّه الدولة لنا منذ ٤٠ سنة تقريباً ، لشريحة ذنبها الوحيد أنه ليس لديها مرجع غير الدولة ، وليس لديها بديلٌ عن الدولة..

الوجه الثاني: فيه نفحة أمل إضافية ولو أن المشوار ما يزال طويلاً أمامنا.

إن إجبارنا للدولة على تنفيذ القرار القضائي هو خطوة متقدمة على الطريق الصحيح.

نعم، إن قرار مجلس شورى الدولة هو ضوء في الظلام، ضوء للاعتراف بأحبائنا، بنا وبقضيتنا..

إنه تكريس لحقنا في المعرفة، وإن انصياع الدولة ولو متأخرة هو اعتراف بهذا الحق..

لن نفرّط بهذا الانجاز الذي حقّقناه، انه المفتاح لولوج باب الحقيقة. لقد دقّت ساعة الحقيقة.. هيا إلى العمل..

غائية العمل: الضغط على الدولة لترجمة اعترافها بنا، بحقنا بالمعرفة.. للاعتراف ببنوتها لنا، بأننا أولادها الشرعيون ..وذلك عن طريق تحديد مصائر أحبتنا بشكل عادل وعلمي ومؤسساتي كما حصل في العديد من دول العالم التي عاشت حروباً مماثلة واستطاعت أن تحل قضية المفقودين لديها.

بوآبة العمل: إن اجراء الفحوصات المخبرية اللازمة، وإنشاء قاعدة معلومات للبصمة الجينية لأهالي المفقودين والمخفيين قسرياً، يشكّل صلة الوصل "الأم" بالمفقودين والوسيلة الفضلى للتعرّف على هوياتهم، سواء تغيّر الحكّام والحكومات أو لم يتغيّروا، سواء حضر

20141127-0001C-٣

أهالي المفقودين أو غابوا.. إضافة إلى أنه متى أصبح لدينا هذه الخارطة العلمية يصبح التمييز سهلاً ، في حال العثور على عظام في ورشة ما ، اذا ما كانت رفات بشرية أو عظام حيوان..

وفي هذا المجال، يهمنا إعلامكم بأن البعثة الدولية للصليب الأحمر كانت قد تقدّمت، من رئاسة الحكومة اللبنانية، بمشروع اتفاق يتعلّق بجمع وحفظ العيّنات المرجعية البيولوجية من أفراد عائلات المفقودين، على أن تقوم عناصر من قوى الأمن الداخلي بتنفيذ مضمون هذا الاتفاق مقابل أن يتولى الصليب الأحمر الاشراف التقني والتدريب والدعم المادي اللازم.

وما على الدولة اللبنانية سوى إقرار هذا المشروع ليصبح نافذاً . نحن، سنتابع، سنواكب، سنراقب وسيتركز نضالنا من أجل إنجاز جمع وحفظ العينات المرجعية البيولوجية من أفراد عائلات المفقودين في فترة زمنية محددة.

سيتبع ذلك استكمال الطريق نحو معرفة الحقيقة. سنكون على أهبة الجهوزية، وجهتنا إقرار مشروع قانون الأشخاص المفقودين والمخفيين قسراً الذي سبق وأعددناه مع مجموعة من الأخصائيين وبمشاركة العديد من هيئات المجتمع المدني المحلية والدولية، وقد دخل إلى مجلس النواب في نيسان ٢٠١٤.

ما أسهل الكلام أمام صعوبة ترجمته أفعالاً، لكن لا مجال لدينا للتردد ولا الانسحاب، نحن أم الصبي، صحيح أننا لم نختر المعركة، لكن المفقودين أولادنا، ومستقبلهم ومستقبل أولادهم نريده معافى سالماً..

نص كلمة السيدة مريم السعيدي
لتمثيل كتلة الأوفياء في الجزء
الأول من جلسة تذكر كلمة